

اللوائح الذكية

محاكم دبي الابتدائية صحيفة دعوى

الدعوى رقم : ١١ / ٢٠٢٥ / ٤٤٥٢ مدني جزئي

بيانات الدعوى

26-11-2025 : تاريخ سداد الرسوم و التأمينات	: تاريخ اعتماد الإيداع والإشعار بسداد الرسوم	21-11-2025 : تاريخ تقديم الطلب الإلكتروني
--	--	---

رسوم و تأمينات تسجيل الدعوى

القيمة	
115.50	مصاريف إعلانات - القضايا المدنية
115.50	إجمالي الرسوم المستحقة

مقدمة من

اسم الوكيل	الاسم	الفئة	
أمل خميس درويش محمد البلوشي	بوكالة	ابراهيم نور غلاينى	مدعى
0553360250 info@amalkhamisadvo.com عنوانه: الإمارات-إمارة دبي-منطقة الخليج التجاري - دبي-شارع المستقبل-مبنى اسبكت-شقة 3202-باي افينيو			

ضد

1.	مدعى عليه	عبدالله العجه
0504192119 aozjeh@hotmail.com عنوانه: الإمارات-إمارة دبي-الجميرا الأولى - دبي-شارع ليفينج دبي-مبنى ام سقيم		
2.	مدعى عليه	تسلا موتورز نيدرلاندس بي في (فرع دبي) 1 ? فرع لشركة أجنبية
0505217777 pr-ae@tesla.com الشيخ زايد-مستودع رقم 1 ملك مؤسسة دبي العقارية street-إمارة دبي-القوز الصناعية الثالثة - دبي-United Arab Emirates عنوانه: 045217777		

المطالبة بفسخ العقد بين المدعي و المدعي عليه الأول مع إلزام المدعي عليهما بمبلغ وقدره 200,000 درهم تعويضًا عن الأضرار المادية
والأدبية والفائدة القانونية بواقع 5% من تاريخ رفع الدعوى وحتى السداد التام، مع إلزام المدعى عليهما بالرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة

الوقائع

أولاً: في الوقائع /

اللوائح الذكية

1. في بداية شهر نوفمبر من العام 2024 تواصل المدعي مع المدعى عليه لأول لشراء سيارته من نوع تسلا، استيشن، أحمر اللون "Tesla Model Y" - سنة الصنع 2022.

2. بسؤال المدعى عليه الأول عن حالة السيارة أقر أنها خالية من العيوب تمامًا وأن لم تقطع سوى 18,000 كيلو متر، وأن ضمان السيارة ساري حتى العام 2032، إستنادًا إلى هذه الإقرارات، وإلى كون المدعي قد تحقّق من ذلك عبر المنصات الرسمية لشركة تسلا "المدعى عليها الثانية" التي أظهرت سجلاتها أن المركبة خالية من العيوب، نظيفة، وتحت الضمان الساري، وعليه فقد وافق المدعي على شراء المركبة من المدعى عليه الأول.

(مرفق مستند رقم 1- صورة من ترجمة قانونية من نظام الدخول السلس للسيارة يظهر فيه عدم وجود عيوب وأن ميزة القيادة الذاتية بالكامل يعمل)

3. بتاريخ 05 نوفمبر 2024 قام المدعي بتحويل ثمن الشراء المتفق عليه وقدره 151,000 درهم إماراتي إلى حساب المدعى عليه الأول، وعليه تم نقل ملكية السيارة لإسم المدعي.

(مرفق مستند رقم 2- نسخة من إيصال تحويل مبلغ وقدره 151,000 درهم ثمن شراء السيارة من المدعى عليه الأول، وسند ملكيته للسيارة)

4. بالفعل عند شراء السيارة موضوع الدعوى لم يكن بها عيوب ظاهرة وكان نظامها يعمل بالكامل من قيادة آلية وصف للسيارة آليًا، والشحن من شواحن تسلا،...الخ، وفق الثابت بالمستند رقم 1- ووفق تأكيدات المدعى عليه الأول، وكان المدعي يقوم بشحن السيارة من محطات تسلا المعتمدة سوپر تشارجر.

(مرفق مستند رقم 3- فواتير شحن السيارة من مراكز المدعى عليها الثانية المعتمدة سوپر تشارجر)

5. في بداية شهر ابريل من العام 2025 ظهرت مشكلة في السيارة تتعلق بالصف الآلي للسيارة (Auto-Park)، مما أدى إلى صعود السيارة على الرصيف، مما حدا بالمدعي لتقديم شكوى إلى الشركة المدعى عليها الثانية، ومن ثم التواصل مع خدمة العملاء والذين أكدوا للمدعي أن السيارة لا تزال بفترة الضمان حسب نظامهم.

6. بتاريخ 14 ابريل 2025 طلب المدعي حجز موعد للصيانة، وتم تأكيد الموعد ليكون بتاريخ 25 ابريل 2025 لاستبدال فلتر الهواء بسبب ظهور رائحة عفن في السيارة، وتم تحديد سعر خدمة زيارة مسؤول الصيانة بتسلا إلى منزل المدعي بمبلغ وقدره 1,200 درهم.

7. بذات التاريخ 14 ابريل 2025 عاود موظف تسلا الاتصال بالمدعي لإعلامه ولأول مرة بإلغاء موعد الحجز على أساس من أن السيارة سبق لها الغرق بالمياه وأنها في حكم الهلاك الكلي ولا يمكن إصلاحها، وتم تحديث حالتها على نظام المدعى عليها الثانية أنها في حكم الخسارة والهلاك الكلي، بل وألغت ضمان السيارة الساري حتى العام 2032 بدون وجه حق.

(مرفق مستند رقم 4- ما يفيد إلغاء حجز خدمة الصيانة من قبل المدعى عليها الثانية، وإلغاء ضمان السيارة)

(مرفق مستند رقم 5- مراسلات متبادلة فيما بين المدعي والمدعى عليها الثانية ثابت بها اقرارها أن السيارة قد تم الإبلاغ عن غمرها بالمياه في العام 2024 وأنه لم يتم تحديثها على النظام وقت الغرق)

8. ولما كان المدعى عليه الأول قد أخطأ عن عمد بإخفاء حالة السيارة عن المدعي وسبق تعرضها للغرق، وعدم ظهور هذا العيب إلا بعد فترة من استعمال السيارة، وهو أمر طبيعي في مثل هذه الحالات حيث تستغرق المياه بعض الوقت للتغلغل في النظام وإحداث الأضرار، ومن ثمن يكون مسؤولاً عن تعاقدته مع المدعي بسوء نية وغش منه بإخفاء عيب السيارة عن المدعي. وعلى الفرض الجدلي أن المدعى عليه الأول لم يكن يعلم بعيب السيارة وهو ما لا نقره بالتأكيد، فإنه يكون مسؤولاً كذلك استنادًا لنصوص المواد 237 /

اللائحة الذكية

238 / 544 من قانون المعاملات المدنية المتعلقة بضمان البائع للعيب الخفي، والذي لا يبرأ منه إلا بإقرار المشتري.

9. وحيث إن المدعى عليها الثانية تتحمل مسؤولية تقصيرية مباشرة تجاه المدعي، ذلك أن الثابت علمها المسبق بتعرض السيارة محل النزاع لحالة غرق جسيم قبل بيعها، إلا أنها أخّلت بواجبها المهني والتقني ولم تقم بتحديث بيانات المركبة في النظام الإلكتروني الخاص بها على الرغم من علمها بذلك بالعام 2024 وفق الثابت بالمستند رقم 4 المرفق، الأمر الذي أدى إلى تضليل المدعي بشأن حالتها الفعلية. ولا يخفى أن شركات تصنيع السيارات الحديثة، ومن بينها "تسلا" وهي الأولى على مستوى العالم في هذا النوع من السيارات، تعتمد بشكل جوهري على الأنظمة البرمجية والتقنية التي تتيح تحديثات البرامج عن بُعد (Over-The-Air Updates)، وتوفر معلومات دقيقة وفورية للمستخدم حول حالة المركبة ومواصفاتها وأي أعطال قد تكون قد تعرضت لها.

10. كما أنه، ورغم علم المدعى عليها الثانية بحالة الغرق التي تعرضت لها السيارة، فقد امتنعت عن القيام بالإجراء الفني اللازم المتمثل في تحديث الحالة في نظامها الإلكتروني، وهو ما ساهم بصورة مباشرة في خداع المدعي، إذ لم يظهر في واجهة النظام المتاحة للمستخدم أي مؤشرات تدل على وجود خلل تقني أو عيب جوهري، وعلى وجه الخصوص لم يتم الإشارة إلى أن المركبة سبق وأن تعرضت للغرق أو أنها مصنفة كـ "خسارة كلية" (Total Loss) "بل إن المدعى عليها الثانية ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث قامت بإلغاء ضمان السيارة بصورة أحادية، ثم أفصحت صراحةً للمدعي بأنها لا تتحمل أي مسؤولية عنها، وهو ما يُعد تنصلاً صريحاً من التزاماتها القانونية والمهنية، رغم علمها الكامل بمدى خطورة العيب الكامن في المركبة.

11. وحيث أن خطأ المدعى عليهما معاً كلاً بحسب مسؤوليته "التعاقدية والتقصيرية" قد سبب أضراراً للمدعي لا يمكن تداركها والتي تتمثل على سبيل المثال لا الحصر في الآتي:

- عدم تمكن المدعي من استخدام السيارة نتيجة تعطل نظام القيادة الآلية والصف الآلي، وهو ما يُعرض حياة المدعي وأسرته للخطر خاصة وأن المدعى عليها الثانية قد أكدت للمدعي بعدم مسؤوليتها عن السيارة، ومفاده أن قيادة السيارة غير آمن.
- خسارة المدعي لثمن السيارة البالغ 151,000 درهم إماراتي دون الاستفادة بالسيارة.
- الحسرة والألم الذي أصاب المدعي بعد ضياع حلمه باقتناء سيارة أحلامه من نوع تسلا، وإحساسه المرير بضياع أمواله بعد تنصل المدعى عليهما من التزاماتهما دون وجه حق بأن ألقى كل منهما مسؤوليته على الطرف الآخر.

12. حاول المدعي إنهاء هذا النزاع ودّيًا بالتواصل مع المدعى عليهما إلا أنهما رفضا، فقام بتوجيه إنذار قانوني إلى كل منهما إلا أنهما لم يحركا ساكنًا.

(مرفق مستند رقم 6- عبارة عن إنذار قانوني إلى المدعى عليهما بما يفيد تعذر الحل الودي)

13. ولما كان الثابت من الإنذار المرفق امتناع المدعى عليهما عن جبر الأضرار التي أصابت بالمدعي بغير مسوغ شرعي أو قانوني، وهو ما حدا بالمدعي لإقامة النزاع رقم 11216/ 2025، والذي تداول بالجلسات، وبجلسة 20-11-2025 تقرر إحالة النزاع للمحكمة المختصة بذات الرسم.

(مرفق مستند رقم 7- نسخة من قرار الإحالة الصادر في النزاع رقم 11216/ 2025 محدد القيمة)

المطالبات والأسانيد القانونية

ثانيًا: في القانون /

لما كان المقرر بنص المادة (237): من قانون المعاملات المدنية والتي تنص على أنه "يثبت حق فسخ العقد بخيار العيب في العقود التي تحتل الفسخ دون اشتراطه في العقد."

اللائحة الذكية

ونصت المادة (238): "يشترط في العيب لكي يثبت به الخيار أن يكون قديمًا مؤثرًا في قيمة المعقود عليه وأن يجهله المشتري وأن لا يكون البائع قد اشترط البراءة منه."

ونصت المادة (239): "1- إذا توفرت في العيب الشروط المبينة في المادة السابقة كان العقد غير لازم بالنسبة لصاحب الخيار قبل القبض قابلاً للفسخ بعده.

2- ويتم فسخ العقد قبل القبض بكل ما يدل عليه دون حاجة إلى تراض أو تقاض بشرط علم المتعاقد الآخر به، أما بعد القبض فإنه يتم بالتراضي أو التقاضي."

ومن المقرر بنص المادة (544) بفقراتها الأربعة تنص على:

" 1- إذا ظهر في المبيع عيب قديم كان المشتري مخيرًا إن شاء رده وإن شاء قبله بالثمن المسمى وليس له إمساكه والمطالبة بما أنقصه العيب من الثمن.

2- ويعتبر العيب قديمًا إذا كان موحودًا في المبيع قبل البيع أو حدث بعده وهو في يد البائع قبل التسليم.

3- ويعتبر العيب الحادث عند المشتري بحكم القديم إذا كان مستندًا إلى سبب قديم موجود في المبيع عند البائع.

4- ويشترط في العيب القديم أن يكون خفيًا والعيب الخفي هو الذي لا يُعرف بمشاهدة ظاهر المبيع أو لا يتبينه الشخص العادي أو لا يكشفه غير خبير أو لا يظهر إلا بالتجربة."

ولما كان ما تقدم، ولما كان المدعى عليه الأول قد تعمد إخفاء الحالة الحقيقية للسيارة عن المدعي، رغم علمه المسبق بتعرضها للغرق، الأمر الذي يُعد غشًا صريحًا وسوء نية في التعاقد، خاصة وأن العيب لم يتبين إلا بعد فترة من استخدام السيارة، وهو أمر متوقع في مثل هذه الحالات، حيث تستغرق المياه بعض الوقت للتغلغل في الأنظمة الإلكترونية والميكانيكية والتسبب بالأضرار. وبناءً عليه، يكون المدعى عليه الأول مسؤولاً مسؤولية كاملة عن تعاقد مع المدعي وفقًا للقواعد العامة في الغش والتدليس.

وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ علم المدعي بسبق غرق السيارة بتاريخ 15-04-2025، بناء على إفادة الشركة المدعى عليها الثانية وفق الثابت بالمستند رقم (4، 5) من مستندات المدعي رفق هذه الدعوى، وكان المدعي قد أقام النزاع المرتبط بهذه الدعوى بتاريخ 03-09-2025، بما يكون معه أنه أقام دعواه قبل انقضاء ستة أشهر.

وعلى سبيل الفرض الجدل، وإذا افترضنا - جدلاً لا إقرارًا - أن المدعى عليه الأول لم يكن يعلم بعيب السيارة عند البيع، فإنه يظل مسؤولاً قانونًا بموجب أحكام المواد (237)، (238)، و(544) من قانون المعاملات المدنية، والتي تُحمّل البائع مسؤولية ضمان العيوب الخفية، ولا يُعفى منها إلا بإقرار صريح من المشتري بعلمه بالعيب، وهو ما لم يتوافر في الحالة محل النزاع.

كما أن المدعى عليها الثانية تتحمل كذلك مسؤولية تقصيرية تجاه المدعي، لثبوت علمها المسبق بتعرض السيارة للغرق، دون أن تقوم بتحديث حالة المركبة في نظامها الإلكتروني، وهو ما ساهم بشكل مباشر في خداع المدعي بشأن حالتها الفعلية. إذ تعتمد شركات تصنيع السيارات مثل "تسلا" بشكل كبير على البرمجيات المتقدمة وأنظمة الاتصال الحديثة لتوفير التحديثات البرمجية عن بُعد (Over-The-Air Updates)، ولعرض المعلومات الدقيقة حول حالة المركبة في النظام المرتبط بحساب المستخدم، بما يمكنه من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة.

وقد امتنعت المدعى عليها الثانية عن تحديث بيانات السيارة على نظامها بالرغم من علمها بحقيقة وضعها، مما حال دون ظهور أي مؤشرات على وجود خلل تقني أو فني، خصوصًا عدم الإشارة إلى تعرض السيارة للغرق أو تصنيفها كخسارة كلية (Total Loss). بل إنها، فوق ذلك، قامت بإلغاء الضمان الممنوح للسيارة، وأبلغت المدعي صراحةً بأنها لا تتحمل أي مسؤولية عنها.

وبذلك، فإن خطأ المدعى عليهما معًا، كلٌ حسب مسؤوليته - التعاقدية بالنسبة للمدعى عليه الأول، والتقصيرية بالنسبة للمدعى عليها الثانية - قد ألحق بالمدعي أضرارًا جسيمة يتعذر جبرها، وتتمثل في الآتي على سبيل المثال لا الحصر:

- تعذر استخدام السيارة نتيجة تعطل نظام القيادة الذاتية ونظام الصف الآلي، مما يشكل خطرًا مباشرًا على حياة المدعي وأفراد أسرته، لا سيما بعد أن أفادت المدعى عليها الثانية بعدم مسؤوليتها عن المركبة، بما يعني ضمناً أنها غير آمنة للاستخدام.

اللوائح الذكية

• خسارة المدعي لقيمة السيارة البالغة 151,000 درهم إماراتي دون الحصول على أي منفعة منها.

• الضرر النفسي والمعنوي الجسيم الذي أصاب المدعي نتيجة ضياع حلمه باقتناء سيارة أحلامه من نوع "تسلا"، وشعوره بالمرارة إزاء فقدان ماله نتيجة إخلال المدعى عليهما بالتزاماتهما القانونية، وتبادل كل منهما إلقاء المسؤولية على الآخر دون وجه حق. ويُقدر المدعي هذه الأضرار المعنوية بمبلغ قدره 49,000 درهم إماراتي.

الطلبات الختامية

وصف المطالبة	مسلسل المطالبة
ثالثاً: في الطلبات	1
أصلياً: فسخ العقد بين المدعي و المدعي عليه الأول و ألزام المدعي عليهما بأن يؤديا للمدعي مبلغ وقدره 200,000 درهم (مائتي الف درهم) تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية والفائدة القانونية بواقع 5% من تاريخ رفع الدعوى وحتى السداد التام، مع الزام المدعى عليهما بالرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.	
وعلى سبيل الاحتياط في حال تعذر الحكم بفسخ عقد البيع لأي سبب من الأسباب، يلتمس المدعي إلزام المدعي ضدهما بالتضامن والتضامم بأن يؤديا للمدعي مبلغًا وقدره 200,000 درهم إماراتي (فقط مائتي الف درهم إماراتي)، تعويضاً عن كافة الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به نتيجة خطئهما التعاقدي والتقصري معًا. ولكون السيارة أصبحت في حالة خسارة كلية، والفائدة القانونية بواقع 5% من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد التام، مع الزام المدعى عليهما بالرسوم والمصاريف.	2

المستندات

الوصف	المسلسل
(إثبات الشخصية) ابراهيم نور غلاينى	1
اثبات الشخصية او الرخصة للشركة	2
(إثبات الشخصية) ابراهيم نور غلاينى	3
(الوكالة) أمل خميس درويش محمد البلوشي عن ابراهيم نور غلاينى	4
(إثبات الشخصية) عبدالله العجه	5
(الرخصة الصادرة من جهة الإختصاص) تسلا موترز نيوزلاندس بي في (فرع دبي) 1 ؟ فرع لشركة أجنبية	6
لائحه الدعوي	7

اللوائح الذكية

المسلسل	الوصف	
8	وجه الحافظه	استعراض
9	المستند رقم (1) صورة من ترجمة قانونية من نظام الدخول السلسل للسيارة يظهر فيه عدم وجود عيوب وأن ميزة القيادة الذاتية بالكامل يعمل.	استعراض
10	المستند رقم (2) نسخة من إيصال تحويل مبلغ وقدره 151,000 درهم ثمن شراء السيارة من المدعى عليه الأول، وسند ملكيته للسيارة	استعراض
11	المستند رقم (3) فواتير شحن السيارة من مراكز المدعى عليها الثانية المعتمدة سوبر تشارجر	استعراض
12	المستند رقم (4) ما يفيد الغاء حجز خدمة الصيانة من قبل المدعى عليها الثانية، والغاء ضمان السيارة	استعراض
13	المستند رقم (5) مراسلات متبادلة فيما بين المدعي والمدعى عليها الثانية ثابت بها اقرار المدعى عليها الثانية أن السيارة قد تم الابلاغ عن غمرها بالمياه في العام 2024 وأنه لم يتم تحديثها على النظام	استعراض
14	المستند رقم (6) عبارة عن إنذار قانوني إلى المدعى عليهما بما يفيد تعذر الحل الودي	استعراض
15	المستند رقم (7) نسخة من قرار الإحالة الصادر في النزاع رقم 1126 / 2025 محدد القيمة	استعراض

توقيع الوكيل

أمل خميس درويش محمد البلوشي



CR2025/457380/1507449/24-11-2025